



منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

الأمم المتحدة

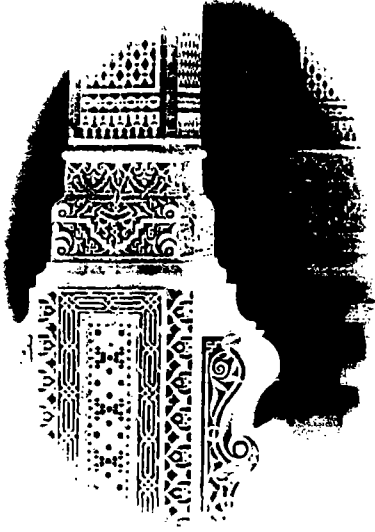
إعلان حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية



صنعاء ، اليمن

٧-١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦





اعلان صنعاء

بشأن

تعزير استقلال وتعددية

وسائل الإعلام العربية

نحن المشاركين في حلقة التدارس بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية التي عقدت في صنعاء باليمن في الفترة من ٧ الى ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٩٦، بالاشتراك بين منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

إذ نضع نصب أعيننا المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن « لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية »،

ونذكر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩ (د-١) المؤرخ ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٦ والذي ينص على أن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان، وبالقرار ٧٦/٤٥ « ألف » المؤرخ ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠ بشأن الإعلام في خدمة البشرية ،

ونذكر بالقرار ١٠٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في دورته الخامسة والعشرين عام ١٩٨٩ والذي يركز على تعزيز « حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة على الصعيدين الدولي والوطني »،

ونذكر أيضا بالقرار ٣.٤ الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة والعشرين والذي « يسلم بأن الصحافة الحرة والمتعددة والمستقلة عنصر أساسي في كل مجتمع ديمقراطي » ويدعو المدير العام الى «أن يوسع نطاق التدابير المتخذة لتشمل مناطق العالم الأخرى لتشجيع حرية الصحافة وتعزيز استقلال وسائل الإعلام وتعدديتها »،

ونذكر أيضا بالقرار الذي اعتمده الجمعية العامة بتاريخ ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ بشأن إعلان الثالث من مايو/أيار يوما عالميا لحرية الصحافة ،

نسجل بارتياح القرار ٦.٤ الذى اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة والعشرين (١٩٩٥) والذى أكد « الأهمية الكبرى » للإعلانات التي اعتمدها المشاركون في حلقات التدارس التي انعقدت في ويندهوك، ناميبيا، (٢٩ ابريل/ نيسان - ٣ مايو/ أيار ١٩٩١)، وفي ألما آتا، قازاقستان (٥-٩ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢)، وفي سانتياغو، شيلي، (٢ - ٦ مايو/ أيار ١٩٩٤)، والذي تبني تلك الاعلانات. وفي القرار ذاته أعرب المؤتمر العام عن اقتناعه بأن « حلقة التدارس الإقليمية المشتركة بين الأمم المتحدة واليونسكو بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية، المزمع عقدها في صنعاء، اليمن، في أوائل ١٩٩٦، سوف تسهم في تهيئة الظروف التي تمكن وسائل الإعلام التعددية من التطور والمشاركة الفعالة في عمليات تحقيق الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية »،

ونشدد على الدور المتنامي لبرنامج اليونسكو الدولي لتنمية الإتصال (بدتا)، الذي قرر مجلسه الدولي الحكومي في دورة فبراير/ شباط ١٩٩٢، إيلاء الأولوية للمشروعات الرامية الى دعم وسائل الإعلام المستقلة والتعددية،

ونلاحظ الحاجة الماسة لتمكين المرأة من التعبير الحر واتخاذ القرار في مجال وسائل الإعلام، ونسجل ما ينطوي عليه ذلك من أهمية،

وننوه بالبيانات التي ألقاها مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للإعلام نيابة عن الأمين العام، ومساعد المدير العام لليونسكو للإتصال والمعلومات والمعلوماتية نيابة عن المدير العام، في افتتاح حلقة التدارس،

ونعرب عن خالص تقديرنا للأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم حلقة التدارس هذه،

ونعرب أيضا عن تقديرنا الصادق للهيئات والمنظمات والوكالات والمؤسسات الحكومية الدولية والحكومية وغير الحكومية التي أسهمت في جهود الأمم المتحدة واليونسكو لتنظيم الحلقة،

ونعرب عن امتناننا لحكومة الجمهورية اليمنية وشعبها وهيئاتها الإعلامية وصحفيها للضيافة الكريمة التي ساعدت على نجاح الحلقة،



نعرب عن تأييدنا الكامل للمبادئ الواردة في إعلان ويندهوك، وننوه بأهميتها القصوى من أجل تعزير وسائل الإعلام المستقلة والتعددية، سواء أكانت مكتوبة أو مذاعة في مناطق العالم أجمع، ونلتزم بالسعي من أجل التطبيق العملي لمبادئ التي نص عليها هذا الإعلان،

ونرحب بالاتجاه العالمي نحو الديمقراطية وحرية التعبير وحرية الصحافة، وننوه بما بذلته بعض البلدان العربية من جهود في هذا الاتجاه، ونحث البلدان العربية كافة على أن تشارك في هذه العملية التاريخية؛

ونعرب عن اقتناعنا بأن ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة إنما يسهم في التعاون الحقيقي والتنمية والديمقراطية والسلام، ونذكر أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تستخدم مع ذلك للتلاعب بالرأي العام. ونلاحظ أن حكومات بعض البلدان تستغل ما قد تنطوي عليه هذه التكنولوجيات من مخاطر كذريعة للحد من حرية الصحافة،

ونشجب استمرار تعرض بعض الصحفيين والمحررين والناشرين والمشتغلين بالإعلام في العالم العربي للمضايقات والإعتداء الجسدي والتهديدات والتوقيف والاعتقال والتعذيب والاختطاف والنفي والقتل، وما يتعرضون له من ضغوط اقتصادية وسياسية بما في ذلك الفصل والرقابة وفرض القيود على الانتقال وسحب جوازات السفر ورفض منح التأشيرات. وبالإضافة إلى القيود على حرية تداول الأنباء والمعلومات، وعلى توزيع الدوريات داخل البلدان وعبر الحدود الوطنية، تعاني وسائل الإعلام أيضا من العراقيل التي تحد من استخدام ورق الصحف وغير ذلك من المعدات والمواد المهنية، كما أن نظم التراخيص وإساءة استخدام الضوابط تقلل من فرص النشر أو الإذاعة؛

ونعرب عن اقتناعنا بأن توقيف الصحفيين واعتقالهم بسبب أنشطتهم المهنية يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، ونحث الحكومات العربية التي ألقت بصحفيين في السجون لهذه الأسباب على أن تطلق سراحهم فورا وبلا قيد أو شرط. وينبغي أن يسمح للصحفيين الذين أُجبروا على مغادرة بلادهم بالعودة إليها

واستئناف أنشطتهم المهنية، كما ينبغي أن يسمح للذين فصلوا تعسفياً بالعودة الى وظائفهم.

نعلم ما يلي:

ينبغي أن تقوم الدول العربية بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لحرية التعبير وحرية الصحافة، ودعم هذه الضمانات في حالة وجودها، وأن تلغي القوانين والإجراءات الرامية الى تقييد حرية الصحافة. وإن نزوع الحكومات الى وضع « خطوط حمراء » خارج نطاق القانون ينطوي على تقييد لهذه الحريات، ويعتبر أمراً غير مقبول؛

أن إنشاء رابطات أو نقابات أو اتحادات للصحفيين، ورابطات للمحررين والناشرين، تتمتع بالاستقلال الحقيقي وتتمس بالطابع التمثيلي، لهي مسألة جديرة بالأولوية في البلدان العربية التي لا توجد فيها مثل هذه الهيئات. وينبغي إلغاء أية عقبات قانونية أو ادارية تحول دون إنشاء منظمات مستقلة للصحفيين، كما يجب وضع قوانين تنظم علاقات العمل، حسب الاقتضاء ووفق المعايير الدولية؛

أن الممارسة الصحفية السليمة هي أفضل ضمانة ضد القيود التي تفرضها الحكومات وضد الضغوط التي تمارسها مجموعات المصالح الخاصة،

وأن وضع مبادئ توجيهية للمعايير الصحفية إنما يرجع الى العاملين في مجال الإعلام، وأي محاولة لوضع معايير ومبادئ توجيهية ينبغي أن تنبع من الصحفيين أنفسهم، كما يتعين إدخال المنازعات التي تكون وسائل الإعلام و/أو الصحفيين أثناء ممارستهم لمهنتهم طرفاً فيها، من اختصاص المحاكم التي ينبغي أن تنظر فيها وفقاً للقوانين والإجراءات المدنية لا الجنائية؛

ينبغي تشجيع الصحفيين على انشاء مؤسسات صحفية مستقلة،

يملكها ويديرها ويمولها الصحفيون أنفسهم، ويمكن أن تقدم اليها هبات معروفة المصدر، عند الاقتضاء، شريطة أن لا يتدخل الممولون في سياسة التحرير؛

ينبغي أن تستهدف المساعدات الدولية التي تقدم في الدول العربية، تطوير وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية المستقلة عن الحكومات، وذلك من أجل حرية التعبير، واستقلالية الصحافة:

ينبغي أن تمنح لهيئات الإذاعة والتلفزيون التي تمتلكها الدولة نظم قانونية أساسية تكفل لها الاستقلال الصحفي والتحريري بوصفها مؤسسات إعلامية عامة مفتوحة. وينبغي أيضا تشجيع إنشاء وكالات أنباء مستقلة، وتشجيع الملكية الخاصة و/أو الجماعية لوسائل الإعلام السمعية البصرية، على أن يشمل ذلك المناطق الريفية أيضا.

ينبغي للحكومات العربية أن تتعاون مع الأمم المتحدة واليونسكو ومع الوكالات والمنظمات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية ومع الرابطات المهنية الأخرى من أجل ما يلي:

(١) إصدار قوانين جديدة و/أو إعادة النظر في القوانين الحالية بغية تطبيق الحقوق المتعلقة بحرية التعبير وحرية الصحافة، والانتفاع بالمعلومات طبقا للقانون؛ وإلغاء احتكار الأنباء والإعلانات؛ والتوقف عن ممارسة كافة أشكال التمييز الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي سواء في مجال الإذاعة وتخصيص الترددات أو الطباعة أو توزيع الصحف أو المجالات أو في إنتاج ورق الصحف وتوزيعه؛ وإزالة كافة العقبات التي تحول دون إصدار مطبوعات جديدة، وإلغاء الضرائب المشوية بالتمييز؛

(٢) اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة الحواجز الاقتصادية التي تعترض فتح منافذ جديدة لوسائل الإعلام، بما في ذلك الضرائب والرسوم والحصص التي تقيد استيراد مواد معينة مثل ورق الصحف ومعدات الطباعة وصف الحروف وآلات معالجة النصوص ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وكذلك إلغاء الضرائب المفروضة على بيع الصحف وغيرها من الإجراءات التي تحول دون انتفاع الجمهور بوسائل الإعلام؛

(٣) تحسين تدريب الصحفيين والمديرين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام وتوسيع نطاقه، بغية الارتقاء بمستوياتهم المهنية، على أن يتم ذلك أيضا عن طريق إنشاء مراكز جديدة للتدريب في البلدان التي لا توجد بها مثل هذه المراكز، بما في ذلك اليمن.

نتعهد بالسعي من أجل الحصول على دعم المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بحرية الصحافة، والمنظمات المهنية غير الحكومية المعنية بوسائل الإعلام من أجل إنشاء شبكات وطنية وإقليمية، تستهدف رصد انتهاكات حرية التعبير والتصدي لهذه الانتهاكات، وإنشاء بنوك للمعلومات، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية في مجال الحوسبة الالكترونية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، على أن يكون مفهوما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرنامج الدولي لتنمية الاتصال وغيرهما من الشركاء في عمليات التنمية سيعتبرون هذه الإحتياجات مسألة ذات أولوية كبرى؛

نطلب من اللجان الوطنية لليونسكو في البلاد العربية المساعدة في تنظيم اجتماعات وطنية وإقليمية لدعم حرية الصحافة، وتشجيع إنشاء مؤسسات إعلامية مستقلة.

ومن واجب المجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق هذا الإعلان وتنفيذه.

وينبغي أن يتكفل الأمين العام للأمم المتحدة بعرض هذا الإعلان على الجمعية العامة، وأن يتولى المدير العام لليونسكو تقديمه الى المؤتمر العام للمنظمة، لمتابعته وتنفيذه.



«...في عقول البشر

تبني

«حصون السلام»

